"دور قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

د. شريف عادل محمد محمد البديوي

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية.

قامت الأمم المتحدة في 25 سبتمبر عام 2015 في إطار الخطة العالمية للتنمية المستدامة باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 تحت عنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، حيث قرر رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون الذين اجتمعوا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر 2015 اعتماد أهداف عالمية جديدة للتنمية المستدامة وعددها 17 هدفًا، ويجب على كافة البلدان اتخاذ الاجراءات وإصدار التشريعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وفي 1 يناير 2016 بدأ العمل الفعلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حيث ستعمل البلدان حتى عام 2030 على تحقيق هذه الأهداف. وكانت جمهورية مصر العربية من أولى الدول التي تبنت خططًا وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تمثلت في إطلاق "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 " والتي تم إطلاقها في فبراير 2016 لتشكل الإطار العام المنظم لبرنامج العمل وخطط التنمية المرحلية خلال السنوات المقبلة، وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية ولعظيم دور التشريع في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة، قام المشرع المصري بإصدار قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية رقم 2310 لسنة 2017 بهدف تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات من خلال منح مزيدٍ من الحوافز للمستثمرين وسهولة الحصول على أراض لإقامة المشروعات الاستثمارية، وتحقيق الحوكمة وتسهيل التجارة عبر الحدود وتوفير الضمانات التي تكفل الحماية من القرارات التعسفية ضد المستثمرين، وكذلك استحداث أدوات جديدة لتسوية منازعات الاستثمار، وجواز استعانة المستثمر بعمالة من جنسيات مختلفة وسهولة حصولهم على تراخيص العمل والإقامات ، وتطوير آلية العمل داخل مركز خدمات المستثمرين بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) وزارة الاستثمار المصرية (لتواكب أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في العالم. ويسعى هذا البحث إلى دراسة التجربة المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة مواد قانون الاستثمار المصري الجديد رقم 72 لسنة 2017 المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على مدى فاعلية هذه المواد في تحقيق هذه الأهداف، وما إذا كانت هذه النصوص تتسم بالفاعلية الكافية لتحقيق هذه الأهداف، أم أنها تبعد في بعض جوانبها عن تحقيقها؟ وما هي التوصيات اللازمة التي ينبغي على المشرع المصري أن ينظر لها بعين الاعتبار لتحقيق مزيدٍ من الفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.